

دراسات محكمة

شبه الجزيرة الطنجية: الإرث  
التاريخي وخلفيات  
إعادة تدوير المجال الحضري

عبد اللطيف اسبيرتو

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين - مكناس

27 يناير 2022



# شبه الجزيرة الطنجية: الإرث التاريخي وخلفيات إعادة تدبير المجال الحضري

## مقدمة:

مرت شبه الجزيرة الطنجية منذ القرن 19 بعدة تحولات اقتصادية واجتماعية ساهمت في تراجع مكانتها وضعف اندماجها مع باقي جهات البلاد. ورغم اهتمام الدولة بهذا المجال منذ الاستقلال فإن تدخلاتها ركزت أساسا على محاولة تحقيق الاندماج الإداري بينها وباقي أجزاء البلاد. ويتضح هذا بشكل جلي من خلال التقسيم الجهوي لسنة 1971 الذي ألحق هذه الأقاليم بأخرى خضعت للحماية الفرنسية مشكلا الجهة الشمالية الغربية. وإذا كان الهدف السياسي من هذا الإدماج قد تحقق، فإن الطابع الهامشي ظل السمة المميزة لهذا المجال، مما دفع مختلف الفاعلين للتفكير في الإستراتيجية الملائمة للتخفيف من هذا الاختلال.<sup>1</sup> وتمثل ذلك من خلال الإعلان الرسمي عن برنامج خاص بتنمية الأقاليم الشمالية بهدف التقليل من الفوارق الجهوية والمساهمة في تحسين مستوى عيش السكان.<sup>2</sup>

فما تأثير الإرث التاريخي على التدبير الحضري بشبه الجزيرة الطنجية؟ وما مميزات الدينامية الحضرية التي شهدتها هذا المجال بعد الاستقلال؟ وهل باستطاعة المؤهلات المحلية أن تساهم في تجاوز الإكراهات التي أخرجت اندماجه في باقي المجال المغربي؟ وهل يمكن اعتبار بروز المجالات الهامشية للشغل أهم مظهر لأزمة التدبير الحضري بهذا المجال؟ ثم ما تأثير المشاريع الكبرى التي شهدتها شبه الجزيرة الطنجية خلال العقدين الأخيرين على إعادة تشكيل المجال الحضري في أفق اندماجه مع باقي التراب الوطني؟

<sup>1</sup> - بالإضافة إلى اهتمام الدولة، اهتم القطاع الخاص بنفس الموضوع حيث أصدر البنك المغربي للتجارة الخارجية مثلا بتاريخ 4 غشت 1960 تقريرا حول تنمية الأقاليم الشمالية (انظر جريدة العلم بتاريخ 13 غشت 1960).

<sup>2</sup> - يتعلق الأمر بخطاب مدينة فاس ليوم 10 فبراير 1993 بحضور ممثلي الأقاليم الشمالية، حيث تم الإعلان عن تخصيص 20 مليار درهم لإنعاش عشرة أقاليم (انظر تنمية الأقاليم الشمالية أوراش المستقبل، ص. 18).



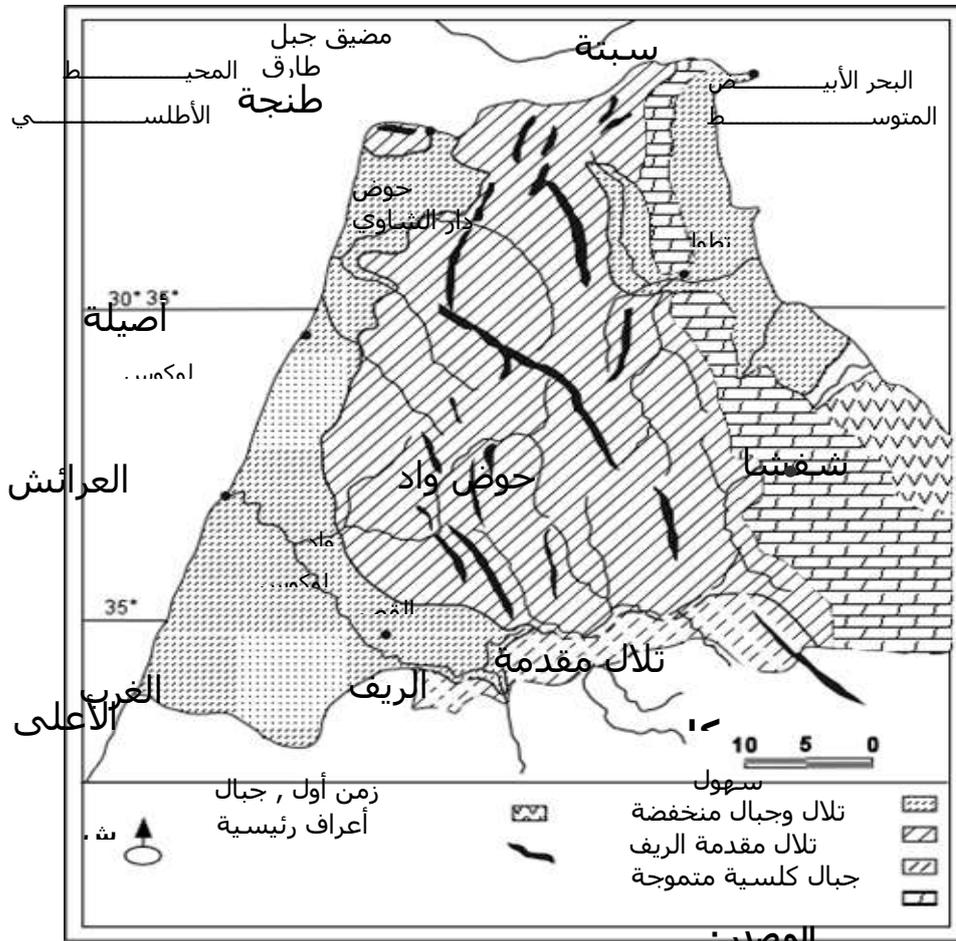
# شبه الجزيرة الطنجية: الإرث التاريخي وخلفيات إعادة تدبير المجال الحضري

## 1. المؤهلات الطبيعية والرهانات الجيوسياسية

### 1.1. تنظيم التضاريس، ومميزات الشبكة المائية

تحتل شبه الجزيرة الطنجية أقصى شمال غرب المغرب، بين جبال الريف شرقا والمحيط الأطلسي غربا. ويمكن تقسيمها إلى ثلاث وحدات تضاريسية متباينة (خريطة رقم 1)، ففي الغرب تتميز التضاريس عموما بانخفاضها بفعل انتشار السهول والهضاب على طول الواجهة الأطلنטיكية، وأهمها سهول حوض لوكوس. أما في اتجاه الوسط فتمتد بعض الوحدات الجبلية والتلال القليلة الارتفاع، وخاصة في فحص طنجة وحوض بني عروس وجبل الحبيب.

### خريطة رقم 1: تضاريس شبه الجزيرة الطنجية



# شبه الجزيرة الطنجية: الإرث التاريخي وخلفيات إعادة تدبير المجال الحضري



وتبقى الواجهة الشرقية الأكثر ارتفاعا إذ تتعدى أحيانا 2000 متر في بعض القمم مثل جبل القرع (2159 م). وتعد شبه الجزيرة الطنجية من أغنى المناطق بالماء على الصعيد الوطني وخاصة على واجهتها الأطلنטיكية، بفعل تضافر عدة عوامل أهمها ملاءمة الظروف المناخية والبنية الجيولوجية، فالتساقطات الكافية نسبيا، وتعدد التضاريس التي تتميز بوجود انحدارات قوية تسهل عملية الجريان لكنها تقلل من أهمية الشبكة الجوفية. وإذا كانت الأحواض المتوسطة لأودية اسمير، مرتيل، أمسا، ولاو تضمن فقط واردات محدودة، فإن الواجهة الأطلنטיكية توفر موارد وإمكانيات هامة، وخاصة في حوض لوكوس الذي "يشكل وحدة متميزة في شبه الجزيرة الطنجية على المستوى الطبيعي والبشري"،<sup>3</sup> فهو الأغنى داخل هذا المجال من حيث الأراضي الزراعية، حيث إن 90,5% من أراضيه صالحة للزراعة.<sup>4</sup> ويعتبر نهر لوكوس أهم مصدر للمياه الجارية بشبه الجزيرة الطنجية (جدول رقم 1)، ينبع من جبل خيزانا بالريف على ارتفاع 1300 متر، ويغطي حوض تصريفه مساحة تبلغ 3740 كلم<sup>2</sup>، في حين يبلغ طول مجراه 180 كلم.

جدول رقم 1 : المجاري المائية الأطلنטיكية بشبه الجزيرة الطنجية.

الأودية	S/ km <sup>2</sup>	p/mm	Qm <sup>3</sup> /S	n
مهارهر	460	810	4,6	0,39
الحاشف	650	905	6,4	0,34
عياشة	270	800	2,2	0,33
لوكوس	3740	950	42,5	0,38

Source: ELECTROWATT,1971 : "projet d'aménagement et mise en valeur du périmètre du LOUKKOS". Ingénieur – conseil. S.A, Zurich – Rabat, 230 p.

## 2.1. شبه الجزيرة الطنجية: محاور الرهانات السياسية في غرب البحر الأبيض المتوسط

ينبغي التأكيد في البداية على أن هذا المجال الجغرافي اكتسب هويته انطلاقا من عناصر متعددة أهمها الموقع الجغرافي والظروف التاريخية. فإذا كان العنصر الأول قد ساهم في إخضاع الإنسان المحلي لمجموعة من القيود، فإن العنصر الثاني جعل من شبه الجزيرة الطنجية ميدان مجابهة مستمرة مع القوى الأوروبية. لذلك نجد أنفسنا أمام هذا الواقع متفقين مع الناصري حينما يقول: "لا

<sup>3</sup> - EL GHARBAOUI, A.1980. La terre et l'homme dans la péninsule tingitane, étude sur l'homme et le milieu naturel dans le Rif occidental". Thèse de doctorat d'état en géographie. 2vol. Rabat. p.294.

<sup>4</sup> - تبلغ نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في الأقاليم الشمالية 45% من مجموع المساحة



## شبه الجزيرة الطنجية: الإرث التاريخي وخلفيات إعادة تدبير المجال الحضري

يمكن فهم التخلف الكبير للساحل الريفي وظهيره إذا لم نأخذ بعين الاعتبار العوامل التاريخية، وبالأخص الصراعات العسكرية التي كان لها وزن هام في مصير هذا المجال الاستراتيجي<sup>5</sup>.

### 1.2.1. مرحلة ما قبل الاحتلال: جبهة متقدمة لمواجهة تداعيات حروب الاسترداد

تميزت المرحلة بالصراع ضد المد المسيحي في إطار ما عرف بحروب الاسترداد التي انطلقت أواخر القرن 15 والتي ساهمت في انغلاق الواجهة المتوسطية للسواحل المغربية خاصة بعد احتلال سبتة سنة 1415 على يد البرتغاليين، وتمكن إسبانيا من احتلال مليلية، قبل سيطرتها على مجموعة من المراكز الساحلية في إطار تقسيم مناطق النفوذ بينها والبرتغال، مما ساهم في خلق تنظيم مجالي جديد. فقبل القرن 15 كان المجال الترابي المغربي ينتظم عادة حول قطبين ثنائيين حضريين هما فاس ومراكش، مع حضور بعض الموانئ النشيطة أهمها الموانئ الشمالية، بينما كان الجنوب يتميز بحيوية التجارة الصحراوية. لكن مع التدخل الأوربي خلال القرن 15 عرف هذا التنظيم أولى تحولاته، والمتمثلة أساسا في تراجع التوجه نحو الداخل، مقابل توجه المغرب نحو البحر. واستمرت هذه الوضعية حتى الربع الأخير من القرن 18. ورغم عودة المغرب إلى الانفتاح في النصف الثاني من القرن 18 فإنه عاد من جديد إلى سياسة الانغلاق مع بداية القرن 19 على عهد السلطان المولى سليمان (1792-1822).

وبذلك انعكست هذه السياسة على نشاط الموانئ التي تراجعت، أو أقفلت في وجه التجارة البحرية في الوقت الذي قامت فيه إسبانيا بإدخال تغييرات على الوظيفة العسكرية لمستعمراتها على البحر الأبيض المتوسط لتحويلها إلى مخازن للتجارة الأوربية مع المغرب قبل أن تضغط دبلوماسيا وعسكريا (حرب تطوان) لتحقيق مكاسب ملموسة. وفي نفس الظروف نجحت بريطانيا في إقناع المخزن بتوقيع اتفاقية تجارية (1856) فتحت المغرب أمام السلع البريطانية تبعا لمبدأ للدولة الأكثر تفضيلية. ومع بداية القرن العشرين، عرفت شبه الجزيرة الطنجية تحولات عميقة نتيجة تزايد التنافس الاستعماري، حينما قررت الدول الأوربية التحكم في مصير المغرب بما يخدم مصالحها، عن طريق سلسلة من الصفقات السرية، أهمها الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا والذي نصت المادة الثالثة منه على تعهد الدولتين بأن يكون شمال المغرب، في حالة احتلاله من نصيب إسبانيا.

### 2.2.1. مرحلة الاحتلال: تعميق اختلال التوازنات

سميت المنطقة الشمالية التي دخلت تحت النفوذ الإسباني بالمنطقة الخليفة لأن السلطان كان يختار خليفة عنه بتنسيق مع السلطات الإسبانية في تطوان. وينوب عنه في باقي المدن باشوات تحت

<sup>5</sup> - NACIRI, M. 1987 : "Les villes méditerranéennes du Maroc :entre frontières et Périphéries. Hérodote (Alerte en méditerranée), 2<sup>ème</sup> trimestre n° 45.pp 121-145



## شبه الجزيرة الطنجية: الإرث التاريخي وخلفيات إعادة تدبير المجال الحضري

مراقبة القناصل الإسبان. أما في البوادي، فقد كانت السلطة في يد القياد لكن تحت مراقبة الضباط العسكريين الإسبان. أما بخصوص منطقة طنجة، فبعد تحولها إلى مقر للبعثات الدبلوماسية منذ 1770، ارتأت الدول الاستعمارية المتنافسة إخضاعها لنظام دولي برزت معالمه الأولى منذ 1902 عندما تضمنت المعاهدة الإسبانية - الفرنسية "استعداد البلدين لقبول حياد المدينة نهائياً".<sup>6</sup> لكن طنجة عاشت مع ذلك مرحلة من الفوضى الإدارية والقضائية إلى أن تم توقيع اتفاقية باريس سنة 1923 حول تنظيم الإدارة الدولية.

ويتضح من فصول الاتفاقية أن السلطان لم يتنازل بصفة نهائية عن صلاحياته، وإنما فوضها إلى مندوب يتولى إدارة المنطقة بالنيابة والحفاظ على أمنها.

بعد احتلال إسبانيا لشمال المغرب، شجعت الدولة إقامة علاقات تجارية بين سبتة وباقي مدن شبه الجزيرة الطنجية، وعززت ذلك بإنجاز بنيات تحتية بهدف تعزيز الاستغلال. وفي هذا الإطار يدخل اهتمامها بإقامة خط للسكك الحديدية بين سبتة وتطوان، والذي أعاد الانتعاش إلى ميناء سبتة، بينما ساهمت التجهيزات التي أقيمت بحوض لوكوس في إحداث تحولات مجالية واقتصادية عميقة في المنطقة بفعل ميلاد قطاع فلاحي عصري، خاصة بعد ظهور "الشركة الفلاحية لوكوس" على يد مجموعات مالية أوروبية. وفي نفس الفترة استفادت طنجة من التوترات التي كانت تعيشها أوروبا. فبعد أزمة 1929 تدفقت رؤوس أموال هامة على المدينة، كما أن ظروف الحرب الأهلية الإسبانية أدت إلى انتقال العديد من الإسبان للاستقرار بها بحثاً عن فرص مشجعة لاستثمار أموالهم.

ويعتبر عقد ما بعد الحرب العالمية الثانية الفترة الذهبية للنظام الدولي بمنطقة طنجة، حيث تحولت إلى مركز مالي متميز على الصعيد العالمي. ويرتبط هذا التدفق لرؤوس الأموال بعاملين أساسيين: حالة عدم الاستقرار بأوروبا الناتجة عن الحرب الباردة الأولى، والقوانين التشريعية المحفزة المعمول بها في المنطقة الدولية والمتمثلة أساساً في الإعفاء من الضريبة على الدخل وغياب القيود على حركة رؤوس الأموال. وتزامنت هذه الظرفية كذلك مع انتعاش كبير في حركة التعمير والبناء، لكن التطورات السياسية التي شهدتها المغرب مع بداية الخمسينات والتي انتهت باستقلاله ستنعكس سلباً على هذا الانتعاش الظرفي بعد إلغاء النظام الدولي بتاريخ 29 أكتوبر 1956 وإعادة إدماج المدينة في باقي التراب المغربي.

<sup>6</sup> - لاندو (روم)، 1963: "تاريخ المغرب في القرن العشرين". ترجمة نيقولا زيادة، ص 221 - 222.



# شبه الجزيرة الطنجية: الإرث التاريخي وخلفيات إعادة تدبير المجال الحضري

## 3.1. الاستقلال: نهاية مرحلة وبداية أخرى

أعقب رحيل الاستعمار الإسباني وإلغاء النظام الدولي بطنجة أزمة اقتصادية واجتماعية عميقة تمثلت مظاهرها الأساسية في هجرة مكثفة لرؤوس الأموال والعناصر الأجنبية والمهودية، وتوقف الخط الحديدي ما بين تطوان وسبتة، وبين القصر الكبير والعرائش فكان لهذا التوقف أثر مباشر على النشاط الاقتصادي، في حين انصب اهتمام الدولة خلال هذه الفترة على مسألة إدماج المنطقة مع باقي جهات البلاد عن طريق إلغاء مختلف التشريعات الإسبانية، وإعادة هيكلة التقسيم الإداري. وانعكست هذه التدابير بشكل سلبي على حالة مدينتي طنجة وتطوان بعد نهاية مكانتهما الاعتبارية، طنجة كمنطقة دولية، وتطوان كعاصمة للمنطقة الإسبانية. لقد كان لتدهور القطاعات الاقتصادية الرئيسية لمدينة طنجة (الصناعة، التجارة، الأبنك، و السياحة) آثار سلبية على سوق الشغل، حيث تزايد معدل البطالة بشكل كبير مما استدعى تدخل الدولة لتلافي المزيد من الانهيار، وارتكزت مجهودات الدولة على نوعين من التدخلات:

- تدخلات مباشرة: اهتمت بتنمية البنيات التحتية مثل تدعيم وتجهيز الشبكة الطرقية والسكك الحديدية، وتوسيع البنية التحتية للنقل البحري والجوي.
- تدخلات غير مباشرة: تمثلت في إصدار ترسانة من القوانين لتشجيع الاستثمار. وبصفة عامة، ركزت الدولة خلال العقد الأول من الاستقلال على محاولة معالجة وضعية مدينة طنجة وخصوصيتها التاريخية باعتبارها قاطرة لتنمية باقي المناطق القريبة. لكن النتائج ظلت نسبيا محدودة بفعل ارتكاز أغلب التدخلات على اختيارات تنموية تنبني على مقاربة قطاعية ومركزة للتنمية".<sup>7</sup>

## 2. الدينامية الحضرية، تحولات ديمغرافية ومجالية متسارعة

### 1.2. التحول الديمغرافي والاجتماعي لطنجة

رغم صعوبة تحديد عدد سكان طنجة قبل الفترة الدولية، يمكن اعتماد التقديرات التي أشار إليها بعض الرحالة أو الأجانب الذين عاشوا في المدينة خلال هذه الفترة، حيث تشير التقديرات إلى أن سكان المدينة في بداية القرن 19 ناهزوا عشرة آلاف نسمة "أغلبهم من الجنود، ثم فئة التجار الصغار (تجار التقسيط)، وحرفيون جد بدائيين، وقلة من الموسرين".<sup>8</sup> ورغم الظروف الصعبة التي

<sup>7</sup>- FEJAL, A.1997:"La problématique de développement et d'aménagement des Montagnes méditerranéennes Marocaines". In L'aménagement du territoire et le développement de l'économie de montagne en méditerranée, le cas du MAROC méditerranéen. La septième rencontre de Tétouan, GERM, pp 29-42.

<sup>8</sup>- الخليلي، ع. 1991: "طنجة في بداية القرن التاسع عشر من خلال رحلة علي باي العباسي". (Domingo badia). دار النياية، عدد 28. طنجة. ص.ص. 133 - 154.

## شبه الجزيرة الطنجية: الإرث التاريخي وخلفيات إعادة تدبير المجال الحضري



كانت تحيط بالحياة الاجتماعية بالمدينة، والمتمثلة أساسا في الأوبئة والأمراض فإن عدد السكان عرف تزييدا سريعا طيلة القرن 19 كما يتضح من الجدول الموالي:

جدول رقم 2: تطور سكان طنجة في القرن التاسع عشر

السنوات	العدد
1834 - 1835	9000
1850	9500
1872	14000
1884 - 1885	15000
1895	40000
1900 - 1901	45000

المصدر: البزاز (محمد الأمين)، 1991: "الأزمات الديمغرافية في طنجة خلال

القرن التاسع عشر". طنجة في التاريخ المعاصر. ص.ص. 115 - 131 (بتصرف).

ويبقى عامل التكاثر الطبيعي أساسيا لتفسير هذه الزيادة باعتبار الواقع الثقافي والاجتماعي السائد آنذاك، لكن النصف الثاني من القرن 19 تميز كذلك بتدفق تيارات الهجرة نحو المدينة كنتيجة لمخلفات الجفاف والمجاعات التي ضربت العديد من مناطق المغرب، خاصة مع ارتفاع صادرات المحاصيل المحلية إلى أوروبا. لذلك، لم تمر سنة 1885 حتى تجاوز سكان مدينة طنجة نظيرتها تطوان التي كانت تعتبر إلى حدود هذا التاريخ أكبر مدينة في شمال المغرب. وانعكس هذا التزايد كذلك على البنية الديمغرافية للمدينة التي "تشكلت من فسيفساء من الشعوب والأعراق. ففي منتصف القرن 19، كان عدد اليهود مثلا يتجاوز 2000 نسمة، بينما قدر عدد الأوربيين بحوالي 300 من جنسيات مختلفة"<sup>9</sup>.

خلال النصف الأول من القرن العشرين، استمر الاتجاه العام للتطور السكاني في نفس المنحى، حيث تضاعف عدد السكان أربع مرات في ظرف حوالي نصف قرن (1901-1955). وشمل التزايد مختلف الشرائح الاجتماعية، وخاصة منها الجالية الإسبانية. وارتباطا بذلك، كانت اللغة الإسبانية الأكثر انتشارا، والعملة الإسبانية الأكثر تداولاً. واحتلت الجالية الفرنسية المرتبة الثانية، لكنها تميزت

<sup>9</sup> - ابن الصغير (خالد)، 1991: "طنجة في بداية القرن التاسع عشر من خلال رحلة علي باي العباسي". مرجع سابق. ص.ص. 79.



## شبه الجزيرة الطنجية: الإرث التاريخي وخلفيات إعادة تدبير المجال الحضري

بالحيوية والهيمنة على الأنشطة البنكية. وعموما، تمكنت العناصر الأجنبية مع أقلية من اليهود خلال العهد الدولي لطنجة من السيطرة على المرافق الاقتصادية الحيوية في المدينة.

### 2.2. تحولات باقي شبه الجزيرة الطنجية في ظل الاحتلال الإسباني

بعد احتلال المنطقة الشمالية من قبل إسبانيا، اتخذت من تطوان عاصمة إدارية لها، مما انعكس على تنمية باقي وظائفها الحضرية وعلى رأسها الوظيفة الصناعية، حيث برزت النواة الأولى للصناعة العصرية. كما انتعش التبادل التجاري للمدينة مع سبتة التي أصبحت البوابة الرئيسية لمنطقة الاحتلال الإسبانية، خاصة بعد ربط المدينتين بخط للسكك الحديدية ابتداء من سنة 1918. من جهة أخرى، انعكس هذا التحول كذلك على الوضعية الديمغرافية للمدينة التي عرفت نموا سريعا نتيجة وصول أعداد متزايدة من الإسبان، ثم الهجرة المكثفة من الأرياف المجاورة والقبائل الريفية. فعند دخول الإسبان إلى المدينة سنة 1913 لم يكن سكانها يتجاوزون 18519 نسمة بجميع عناصرهم، لكن عددهم فاق 80000 نسمة (80732) سنة 1950، ريعهم تقريبا من الأجانب. في حوض لوكوس، بين القصر الكبير والعرائش، ركز الإسبان اهتمامهم على استغلال الإمكانيات الفلاحية للمنطقة. ففي سنة 1916 أسس مجموعة من المعمرين أولى الشركات للاستعمارية تحت اسم "الشركة الإسبانية للاستعمار" التي بدأت في استغلال حوالي 200 هكتار من أخصب الأراضي، لكن نشاطها توقف بسبب انعكاسات حرب الريف، وبعد ذلك تمكنت إسبانيا من التحكم في المجال بواسطة مؤسستين عموميتين: مديرية الاستعمار، والمصلحة الزراعية. وبعد الانتصار الإسباني. الفرنسي على ثورة الريف سنة 1926 شجعت السلطات الإسبانية عمليات مصادرة الأراضي بعدما توافد على المنطقة عدد كبير من المعمرين الإسبان.

مع مطلع 1927 ظهرت للوجود "الشركة الفلاحية لوكوس"، و شكلت محركا حقيقيا للتحولات التي شهدتها القطاع الفلاحي باستخدامها للوسائل العصرية واليد العاملة المأجورة. كما علقت إسبانيا العمل بالتشريعات التي كانت تحدد الملكيات العقارية للأراضي بهدف تدعيم نفوذها. وفي نفس الإطار، خصصت الشركة استثمارات هامة لعصرنة الري واستغلال التربة، مما انعكس إيجابيا على الإنتاج الذي تحول أساسا إلى تلبية حاجة الأسواق الخارجية. وهكذا، أحدث الاستغلال الفلاحي الاستعماري بحوض لوكوس تحولات عميقة في البنيات العقارية والإنتاجية.

### 3.2. بروز ظواهر الانحراف الاقتصادي

ارتبطت الإرهاصات الأولى لظاهرة التهريب بالمغرب بالضغوط الأوربية التي تعرض لها من طرف القوى الإمبريالية خلال القرن 19، حيث ساهم ذلك في الانفتاح على التجارة الأوربية. كما أن استقرار



## شبه الجزيرة الطنجية: الإرث التاريخي وخلفيات إعادة تدبير المجال الحضري

بريطانيا في جبل طارق منذ بداية القرن 18 (1704) جعل من هذه الصخرة مخزنا للسلع ومحطة رئيسية لهريب مختلف المنتجات نحو المغرب، واعتبر التهريب نشاطا أساسيا لميناء طنجة، حيث يذكر **BadiaDomingo** أو علي بيه العباسي أن مبادلاته كانت تدور "حول تصدير بعض المواد الغذائية وتجارة التهريب مع اسبانيا"<sup>10</sup>.

مع مطلع القرن العشرين، عرف نشاط التهريب اتساعا كبيرا، حيث استفاد من الاضطرابات الداخلية والوضع الخاص لطنجة. كما أن الحواجز الجمركية التي أقيمت بين المنطقتين الإسبانية والفرنسية جنوب مدينة القصر الكبير، بالإضافة للمراقبة المشددة واختلاف قيمة العملات النقدية اعتبرت عوامل مشجعة لممارسة التهريب.

بعد الاستقلال، لم تنجح الإجراءات التي اتخذتها الدولة في ميدان التخطيط للتنمية في التخفيف من الاختلالات سواء داخل شبه الجزيرة الطنجية أو بينها وباقي جهات المملكة، وخاصة بالنسبة للمحور الأطلنتي كي. ورغم استفادة حوض لوكوس من مشروع هام للتهيئة، لكن محدودية استفادة السكان المحليين من هذه المبادرات سيؤدي إلى "إعادة إنتاج" ظواهر الانحراف الاقتصادي متمثلة أساسا في أنشطة التهريب والمخدرات. ويعتبر عقد الثمانينات وبداية التسعينات الفترة الذهبية للتهريب بشبه الجزيرة الطنجية، حيث طبع النشاط بدرجات متفاوتة المجال الترابي بين سبتة والقصر الكبير. وأصبحت تحتضنه أسواق مختصة في تصريف السلع المهربة مثل سوق المسيرة الخضراء بالفينيدق، باب النوادر بتطوان، وسوق سبتة بالقصر الكبير. غير أن التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية مع منتصف التسعينات، والتي تمثلت أساسا في الحملة الوطنية ضد التهريب والمخدرات ستكون حاسمة في تراجع الأنشطة والمداخل المرتبطة بهذا القطاع.

وعلى غرار قطاع تهريب السلع، عرفت زراعة القنب الهندي توسعا مجاليا أدى إلى بروز تحولات عميقة على المجال وحياة الإنسان، حيث لم تؤثر فقط على مستوى المداخل، ولكن كذلك على مستوى الممارسات الاجتماعية لشريحة كبيرة من سكان المنطقة. فعلى المستوى المجالي تمثلت أهم النتائج في التراجع المستمر للمساحات الغابوية، وبالتالي أصناف متعددة من الطيور والحيوانات. أما على المستوى الاجتماعي، فقد أحدثت زراعة الكيف بعض التحولات الاجتماعية بفعل انفتاح السكان على العالم الخارجي عبر وسائل الاتصال والتواصل (تلفزيون، هاتف نقال...). غير أن أخطر تأثير لانتشار هذه الزراعة تمثل في تزايد استهلاك مادته المركزة "الحشيش" والإدمان عليها من قبل شريحة من شباب المنطقة.

<sup>10</sup> - الخليلي، ع. 1991: "طنجة في بداية القرن التاسع عشر من خلال رحلة علي باي العباسي". (Domingo badia). مرجع سابق. ص. 133 - 154.



## شبه الجزيرة الطنجية: الإرث التاريخي وخلفيات إعادة تدبير المجال الحضري

### 3. شبه الجزيرة الطنجية و أقطابها الحضرية:

يتناسب تقريبا المجال الترابي لشبه الجزيرة الطنجية مع المجال الترابي لجهة طنجة. تطوان قبل انضمام إقليمي وزان والحسيمة في إطار التقسيم الجهوي الحالي. وبذلك فهي تتكون من ست عمالات وأقاليم: طنجة، أصيلة، الفحص، أنجرة، تطوان، المضيق، الفنيدق، العرائش، وشفشاون. وحسب آخر إحصاء عام للسكان والسكنى سنة 2014، فإن عدد سكان هذا المجال اقترب من 3 مليون نسمة (2855438)، مع تركيز كبير في المجمع الحضري لطنجة متبوع بنظيره التطواني. ويبرز التفاوت كذلك على مستوى التوزيع بين الأرياف والمدن، فإذا كان المجمع الحضري لكل من طنجة وتطوان يضم 80% من السكان الحضريين، فإن إقليمي العرائش وشفشاون يشتملان على ما يناهز 80% من سكان الأرياف بشبه الجزيرة الطنجية.

وحسب آخر إحصاء عام للسكان والسكنى 2014، عرفت الزيادة الإجمالية للسكان ارتفاعا ملحوظا إذ احتلت جهة طنجة-تطوان المرتبة الثالثة من بين أعلى جهات المغرب من حيث نسبة متوسط الزيادة السنوية (1,49%)، لكن مع ارتفاع كبير للنسبة في المدن (أكثر من 3%)، بينما تميزت الأرياف بانخفاضها، حيث أن بعض الجماعات القروية سجلت معدلات سالبة بسبب كثافة الهجرة التي لا تعوض بالتكاثر الطبيعي. وفي نفس المنحى يسجل معدل الفقر (10,08%) أعلى مستوياته في الأرياف، ففي الوقت الذي تبلغ نسبته مثلا أدناها في بلدية تطوان (1,49%)، سجلت جماعة بني يدر القروية في نفس الإقليم (تطوان) أعلاها بنسبة 34,93%.<sup>11</sup>

### 1.3. مميزات الشبكة الحضرية في شبه الجزيرة الطنجية

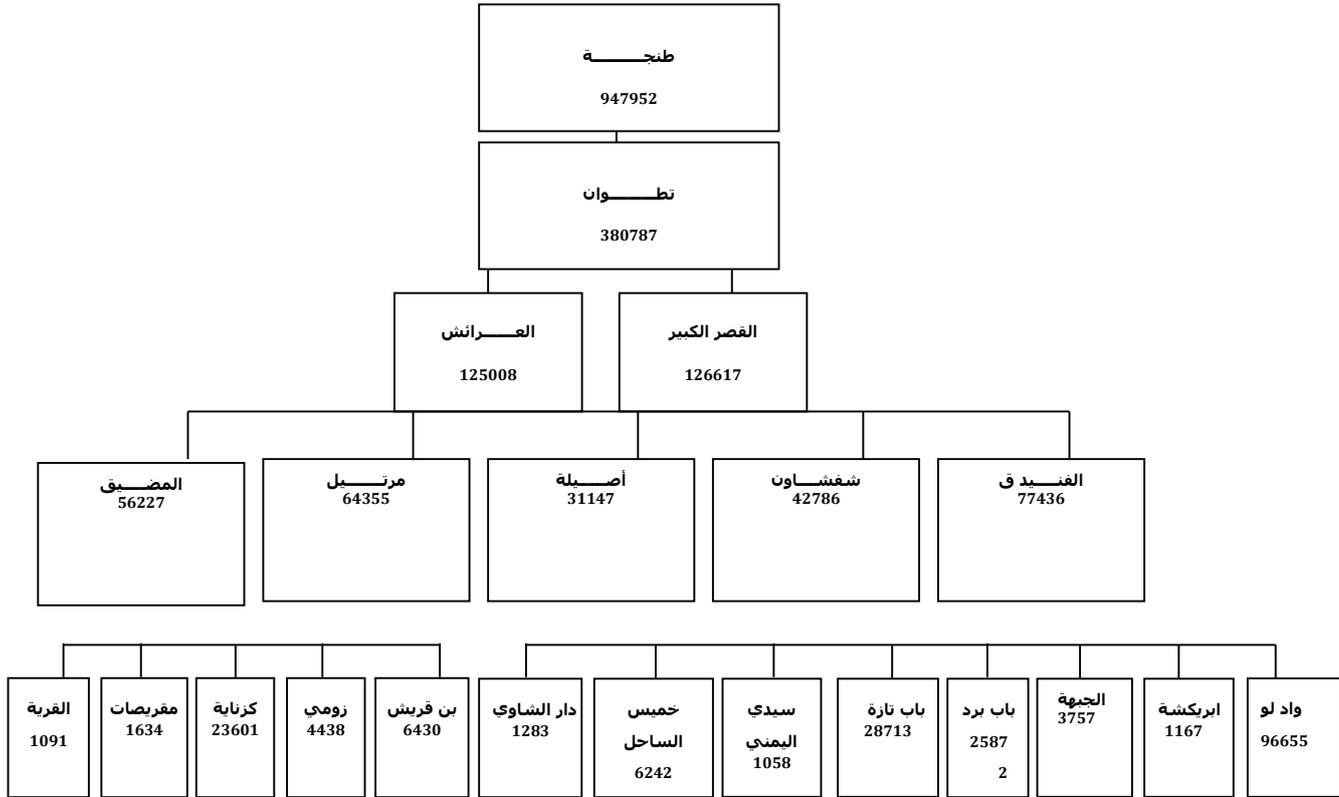
تتميز الشبكة الحضرية بشبه الجزيرة الطنجية بحضور الثنائية الحضرية (شكل رقم 1). فمدينة طنجة التي تعتبر العاصمة الجهوية تجاورها تطوان التي كانت عاصمة سابقا. ورغم تواجد المدينتين في نفس التقسيم الجهوي منذ 1971 فقد شكلتا حالة استثنائية إلى حدود التقسيم الحالي، حيث كانت الجهة الوحيدة في المغرب التي احتضنت ولايتين، واحدة في طنجة، والثانية في تطوان. الحالة المماثلة الثانية نجدها مع العرائش والقصر الكبير، فإذا كانت الأولى هي مقر عمالة الإقليم، فإن الثانية هي مركز حوض لوكوس. وعلى غرار ذلك، تبرز المنافسة داخل عمالة الفنيدق-المضيق الفتية. كما تجددت المنافسة بين شفشاون ووزان بعد التحاق هذه الأخيرة بالجهة كتصحيح لتقسيم سابق لم يكن مبني على أسس واضحة.

<sup>11</sup> - منوغرافية جهة طنجة - تطوان - الحسيمة 2015

# شبه الجزيرة الطنجية: الإرث التاريخي وخلفيات إعادة تدبير المجال الحضري



شكل رقم 1: التراتبية الحضرية في شبه الجزيرة الطنجية، وفق الإحصاء العام لسنة 2014



SOURCE : [www.hcp.ma](http://www.hcp.ma), 2014

ورغم أن إشعاع مدينتي طنجة وتطوان يتوقف في الحدود السابقة بين المنطقة الفرنسية والإسبانية، فإن هذا الإشعاع يكتسب أحيانا أبعادا وطنية عندما يتعلق الأمر بثلاثة عوامل جاذبة:

- دور المدينتين كقابلة للاصطيااف يقصدها المغاربة من جميع الجهات،
  - دورهما المحوري كمرر أساسي للانتقال نحو أوروبا، والذي تعزز عبر ميناء طنجة المتوسطي وممر باب سبتة،
  - الجذب الذي يمارسه قطاع التهريب التجاري رغم تراجعها خلال العقد الأخيرين.
- وبصفة عامة، يمكن التمييز داخل شبه الجزيرة الطنجية بين ثلاث شبكات حضرية: شبكة من المدن المتوسطية تمتد يمين مجمع طنجة الحضري، وتضم المراكز والمدن التالية: الفنيدق، المضيق، مرتيل، تطوان، واد لو، الجهة. وشبكة المدن الأطلنטיكية التي تبتدئ من طنجة، ثم أصيلة، خميس الساحل، العرائش. وأخيرا شبكة المدن الداخلية المتفرقة وهي في أغلبها عبارة عن مراكز تابعة لمدينة كبيرة، وهي القصر الكبير، شفشاون، وتوابعها مثل باب برد، مقريصات، باب تازة، بريكنة، وزومي.



## 2.3. مشروع تنمية الأقاليم الشمالية، بين الطموحات والمنجزات

رفعت السلطات العمومية منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي تحديا بهدف تحقيق تنمية الأقاليم الشمالية من خلال إيجاد موارد بديلة، واستثمار المؤهلات والإمكانيات المحلية لهاته الأقاليم. ولتحقيق هذا الهدف، أنشأت وكالة تنمية الأقاليم الشمالية لتشكل إحدى أدوات الإقلاع الاقتصادي والتنمية الشاملة. وعملت الوكالة بتعاون مع الوزارات والجماعات المحلية والهيئات المنتخبة على الحصر الشامل للحاجيات المعبر عنها على المدى الطويل، وعلى تحديد مجموعة من الأولويات والأهداف. وتبين على إثر ذلك أن تمويل العمليات التي تم حصرها في هذا الإطار يتطلب مبلغا ماليا في حدود 62,5 مليار درهم تهم برنامجين: البرنامج الاقتصادي والاجتماعي المتكامل على المدى المتوسط، والبرنامج الأولي على المدى القصير. ووضعت الوكالة برنامجا اقتصاديا واجتماعيا على المدى المتوسط بين 1997 و 2001 شمل التوجهات القطاعية التالية:

- محاربة التعرية والمحافظة على البيئة: عن طريق تحقيق نوع من التوازن ما بين الثروات المتوفرة و السكان،
- التنمية القروية والصيد البحري: بهدف تحسين شروط حياة السكان، ومنحت الأولوية لاختيار المشاريع التي من شأنها تحقيق قيمة مضافة فيما يخص إمكانيات التشغيل،
- الصناعة والحرف التقليدية: فيما يخص تنمية الصناعة، هدف التوجه تجاوز بعض المشاكل الأساسية التي تعرقل القطاع، وخاصة الكلفة المرتفعة للأراضي المخصصة للصناعة، والصعوبات المرتبطة بالملكية العقارية، والعجز المسجل في وفرة الأرض المخصصة للصناعة، وخلق مناطق الأنشطة الاقتصادية،
- الإدماج والربط الترابي: انطلق هذا التوجه من كون البنية التحتية للنقل وتنمية التواصل بإمكانها المساهمة بدور أساسي في التنمية، مما جعل الوكالة تخصصه بأهم الاعتمادات،
- التعمير والسكن: شكلت بلورة وثائق التعمير إحدى استراتيجيات الوكالة بهدف إعداد المجال بشكل ملائم لاستقبال مختلف المشاريع،
- الصحة العمومية: هدف هذا التوجه إلى إحداث مراكز صحية سواء في العالم القروي أو الحضري،

# شبه الجزيرة الطنجية: الإرث التاريخي وخلفيات إعادة تدبير المجال الحضري

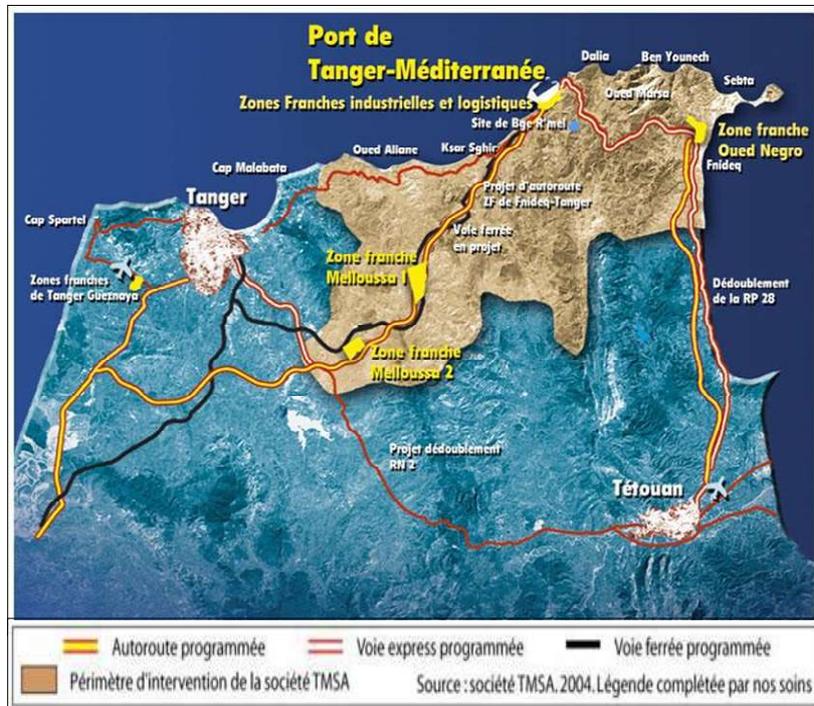


- التعليم، و التكوين المهني:ركز برنامج تدخل الوكالة على تعميم التمدرس، وتحسين ولوج التعليم الأساسي، بينما هدف الاهتمام بالتكوين المهني إلى تحسين اليد العاملة المؤهلة وربطها بالمتطلبات الاقتصادية و التكنولوجية.

مع مطلع الألفية الثانية واجهت الوكالة صعوبات وتعثرات إجرائية على مستوى الدعم المادي الأجنبي، و هو ما حال دون إنجاز العديد من المشاريع في الوقت المحدد، حيث تحول البرنامج الاقتصادي والاجتماعي على المدى المتوسط إلى برنامج بعيد المدى، في حين تحول البرنامج الأولي على المدى القصير إلى متوسط المدى.

## 3.3. دور المشاريع الكبرى في إعادة تشكيل المجال الحضري

تحولت شبه الجزيرة الطنجية منذ مطلع العقد الأخير إلى ورش مفتوح لإقامة مجموعة من المشاريع الكبيرة بفضل إرادة حقيقية من أعلى سلطة في البلاد لإدماج المناطق غير المحظوظة تاريخيا في نسيج الدورة الاقتصادية للبلاد. وفي هذا الإطار، تضمن التصميم المديرى لتهيئة منطقة البوغاز منذ 2004 أغلب توجهات إعادة تنظيم المجال، استعمال التربة، البنية التحتية، الخ... (خريطة رقم 3) خريطة رقم 3: التوجهات العامة للتصميم المديرى لتهيئة البوغاز





مصدر: وكالة تنمية الأقاليم الشمالية سنة 2015

1.3.3. تدعيم الشبكة الطرقية: الطريق الساحلي المتوسطي لإخراج الريف من عزلته تم التفكير في إنجاز مشروع الطريق الساحلي منذ الفترة الاستعمارية، لكنه لم ير النور بفعل ضعف الإمكانيات المادية والتقنية، خاصة وأن بنية التضاريس والطبوغرافيا ترفع من كلفة الإنجاز. وبعد الاستقلال لم تعرف البنية التحتية التي خلفها الاستعمار الإسباني تحولات مهمة حتى العقدتين الأخيرين. ويمتد الطريق الساحلي المزدوج الذي تم إنجازه على طول 520 كلم، منها 234 كلم أنجزت كلياً و286 كلم تم إصلاحها. أما الكلفة الإجمالية فتعدت 200 مليون أورو بتمويل دولي ساهمت فيه أساساً بلدان جنوب غرب الاتحاد الأوروبي (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، والبرتغال)، بالإضافة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة واليابان. وبعد إنجاز المشروع أصبح اختراق جبال الريف والالتفاف حولها أمراً واقعاً انطلاقاً من طنجة، القصر الصغير، الفنيديق، المضيق، مرتيل، تطوان، وادلو، بو أحمد، الجبهة، قوس قزح، الحسيمة، الناظور، السعيدية، ثم وجدة. وإذا كان المشروع يروم رفع العزلة والتهميش عن جبال الريف، وتسهيل نقل البضائع والأفراد، وبالتالي استفادة ما بين 2 و3 مليون نسمة، فقد وجهت له عدة انتقادات من أبرزها إغفال المشروع اختراق السلسلة من الداخل، مما يؤكد أن الرهان على المستوى الوطني كان هو فقط تنمية السياحة على طول الساحل المتوسطي، بينما أوروبا كان هدفها يركز على التحكم في مراقبة الهجرة السرية وتهريب المخدرات أساساً.

في نفس الاتجاه، رافق استكمال الطريق السيار بين القنيطرة وطنجة الدينامية التي عرفتها شبه الجزيرة الطنجية لربط عاصمة البوغاز بالعاصمة السياسية الرباط على طول 223 كلم. أما بالنسبة للمحاور الطرقية بين طنجة وسبتة، والطريق السيار بين تطوان والمضيق فهدفها الأساسي خدمة مغاربة العالم والسياح الذين يدخلون ويخرجون عبر هذا المعبر.

2.3.3. ميناء طنجة المتوسطي، نافذة المغرب الإستراتيجية على البحر المتوسط إن فكرة إقامة ميناء كبير بمنطقة طنجة فكرة ليست جديدة، وكان الاتجاه في البداية هو إقامة ميناء قريب من طنجة على المحيط الأطلسي. وتم اختيار الموقع قرب واد تهدرت لكن في الأخير عوض بمشروع آخر على واد الرمل قرب القصر الصغير ما بين طنجة وسبتة في منطقة تعد من أهم الممرات البحرية في العالم. ويتكون مركب الميناء من منطقة حرة للتجارة الخارجية، منطقتين صناعيتين على مساحة

## شبه الجزيرة الطنجية: الإرث التاريخي وخلفيات إعادة تدبير المجال الحضري



300 هكتار، الأولى عبارة عن منطقة صناعية حرة بملوسة، والثانية منطقة تجارية حرة بالفنيدق. وتم ربط المنطقتان مع المركب المينائي بمحاور طرقية سريعة.

إن امتداد هذه المنشأة الضخمة على مساحة 500 كلم<sup>2</sup> وانفتاحها على البحر المتوسط ساهم في جلب العديد من الاستثمارات الخارجية المباشرة أهمها:

مركب رونو- نيسان للسيارات: أقيم بموقع ملوسة، و دخل ميدان الإنتاج منذ 2012 بكلفة استثمارية بلغت 1,1 مليار أورو. ويتضمن معملا للتجميع على مساحة 314 هكتار مستفيدا من بنية تحتية ولوجستيكية متطورة تربطه بالميناء، مما يجعله من أهم مركبات صناعة السيارات بحوض البحر الأبيض المتوسط. وقد تمكن بسرعة من مضاعفة طاقته الإنتاجية لتبلغ حاليا 400000 وحدة في السنة، مع تشغيل 6000 من اليد العاملة بشكل مباشر، و30000 بشكل غير مباشر. ومن المنتظر أن تستقطب المنطقة كذلك في القريب وصول استثمارات صينية هائلة متمثلة في مشروع المدينة الصناعية الصينية.

من جهة أخرى، ساهمت المنشآت الضخمة في بروز تحولات على مستوى التعمير والسكن بهدف استيعاب تدفق الموارد البشرية التي تطلبها إنجاز المشاريع وما خلقه من أنشطة مباشرة وغير مباشرة. لذلك شهد الشريط الساحلي بين طنجة والفنيدق والمناطق المجاورة تحولا كبيرا تمثل أساسا في عملية هدم العديد من البنايات السكنية لفسح الطريق أمام توسيع البنيات التحتية. وبالمقابل، شهدت حركة البناء انتعاشا ملحوظا ظهرت على إثره مجمعات سكنية جديدة، بل تعدتها لتخطيط إقامة أقطاب حضرية ومدن جديدة (مدينة الشرافات مثلا).



## خاتمة:

تحتل شبه الجزيرة الطنجية موقعا استراتيجيا شمال غرب المغرب، فهي تتواجد أمام أوروبا، وتشرف على بحرين يساهمان بنصيب وافر في التجارة الدولية: البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي. كما أن تواجدها كامتداد للسلسلة الريفية يسمح لها بممارسة تأثير كبير على ظهيرها الخلفي والمجال الريفي الممتد شرقا. ورغم هذه المؤهلات، تضافرت العديد من العوامل أبرزها العامل التاريخي في بقائها لمدة طويلة على الهامش. ومن مظاهر ذلك انتشار اقتصاد دينامي خفي، فالتهريب التجاري من سبتة أساسا يعتبر مكونا بنويا للنشاط الاقتصادي بشبه الجزيرة الطنجية منذ أكثر من قرن، والأموال التي يتم الحصول عليها من هذه الأنشطة عادة ما تستثمر في البناء وشراء العقارات. لذلك ألح المغرب منذ انضمام إسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) سنة 1986 على الدعم الأوروبي لتنمية المنطقة الشمالية في إطار برنامج شامل منبها إلى الخطر الذي تشكله هذه الأنشطة والاختلال الموجود بين الضفتين على أوروبا نفسها. وارتكزت الإستراتيجية الجديدة على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وتحسين الموارد البشرية بالاعتماد على تشخيص دقيق للضغوطات والإمكانيات الخاصة بالمنطقة قصد تقييم مدى تأثير المعطيات الطبيعية والديمغرافية ومختلف الموارد الأخرى على تحقيق التنمية المندمجة وفق رهانين وطني ودولي. ولا يسعنا أخيرا في ظل ما تم تحقيقه لحد الآن من مشاريع إلا أن نتساءل عن مدى إمكانية تحقيق رهان الاندماج، حيث يبدو أن مسألة إدماج شمال المغرب، وشبه الجزيرة الطنجية خصوصا على المستوى العالمي، وخاصة على مستوى البحر الأبيض المتوسط في المبادلات والعلاقات مع البلدان الأوروبية لا تتناقض مع استكمال الوحدة الترابية وإدماج المناطق التي تعرضت للهميش سنين طويلة في النسيج الاقتصادي الوطني.



## المراجع:

- ابن الصغير(خالد)، 1991: "طنجة في بداية القرن التاسع عشر من خلال رحلة علي باي العباسي".
- اسبيرتو(عبد اللطيف)2009: "إعداد التراب و التنمية المحلية بشبه الجزيرة الطنجية: حالة مدينة القصر الكبير". أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة.(غير منشورة)
- البزاز(محمد الأمين)، 1991: "الأزمات الديمغرافية في طنجة خلالالقرن التاسع عشر". طنجة في التاريخ المعاصر.
- الخمليشي، ع.1991: "طنجة في بداية القرن التاسع عشر من خلال رحلة علي باي العباسي".(Domingo badia). دار النياابة.
- لاندو(روم)، 1963: "تاريخ المغرب في القرن العشرين". ترجمة نيقولا زيادة.
- منوغرافية جهة طنجة - تطوان . الحسيمة 2015.
- EL GHARBAOUI, A.1980. La terre et l’homme dans la péninsule tingitane, étude sur l’homme et le milieu naturel dans le Rif occidental". Thèse de doctorat d’état en géographie. 2vol. Rabat.
- ELECTROWATT,1971 : "projet d’aménagement et mise en valeur du périmètre du LOUKKOS". Ingénieur – conseil. S.A, Zurich – Rabat
- FEJJAL, A.1997:"La problématique de développement.et d’aménagementdes Montagnes méditerranéennes Marocaines". In L’aménagement du territoireet le développement de l’économie de montagne en méditerranée, le cas duMAROC méditerranéen. La septième rencontre de Tétouan, GERM,
- NACIRI, M. 1987 : "Les villes méditerranéennes du Maroc :entre frontières et Périphéries. Hérodote (Alerte en méditerranée), 2<sup>ème</sup> trimestre